الطلب الكلي وأثره على فجوة الموارد المحلية

(دراسة تطبيقية على الاقتصاد الفلسطيني للفترة 1994 – 2018)

Aggregate demand and its impact on the domestic resource gap

(An applied study on the Palestinian economy for the period (1994-2018)

إعداد: د. رائد محمد حلس

حاصل على دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – الخرطوم

باحث في مركز التخطيط الفلسطيني

Prepared by: **Dr. Raed Muhammed Helles**

He has PhD in Philosophy of Economics, Sudan University of Science and Technology – Khartoum

Researcher at the Palestinian Planning Center

raidhelles@outlook.com

ملخص الدراسة:

تركزت مشكلة الدراسة حول تأثير الطلب الكلي على فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني وتحليل العلاقة بينهما، وهدفت إلى التعرف على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الفلسطيني، والتعرف على حجم فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني، وقياس آثر مكونات الطلب الكلي وقياس درجة ارتباطها بفجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني.

واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي للظواهر والمتغيرات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى المنهج القياسي لقياس أثر مكونات الطلب الكلي على فجوة الموارد المحلية وقياس درجة ارتباطها بفجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكاملية طويلة الأمد بين فجوة الموارد المحلية ومكونات الطلب الكلي (الاستهلاك النهائي بشقيه الخاص والحكومي، الاستثمار، وصافي الصادرات)، وتنسجم هذه النتيجة مع واقع تطور فجوة الموارد السالبة في فلسطين، التي تأثرت بمعدلات الادخار المنخفضة خلال الفترة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الطلب الكلي – فجوة الموارد المحلية – صافي الصادرات – التحويلات الجارية – تعويضات العاملين.

Abstract

The study problem centered on the effect of aggregate demand on the domestic resource gap in the Palestinian economy and analyzing the relationship between them, It aimed to identify the size of the total demand in the Palestinian economy, to identify the size of the domestic resource gap in the Palestinian economy, to measure the effect of the components of the aggregate demand and to measure the degree of its connection with the domestic resource gap in the Palestinian economy.

The study relied on the descriptive analytical approach to the phenomena and variables related to the subject of the study, in addition to the standard approach to measure the effect of the components of aggregate demand

on the domestic resource gap and measure the degree of its correlation with the domestic resource gap in the Palestinian economy.

The study found a long-term complementary relationship between the domestic resource gap and the components of aggregate demand (final consumption, both private and government, investment, and net exports). This result is consistent with the reality of the development of the negative resource gap in Palestine, which was affected by the low savings rates during the period under study.

Keywords: Aggregate demand – domestic resource gap – net exports – current transfers – workers' compensation

أولاً: المقدمة

1. خلفية:

يمثل الطلب الكلي مجموع الإنفاق الكلي على السلع والخدمات، ومن ثم يتكون الطلب الكلي من العناصر الأربعة الرئيسية التي تجمعها معادلة الناتج المحلي الرئيسية وهي الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام (الحكومي) والإنفاق على الاستثمار وصافي الصادرات، وهي تمثل مجتمعة حجم الناتج المحلي الإجمالي. وينسجم ذلك مع النظرية الاقتصادية، إذ وفقاً لنموذج كينز المبسط فإن الطلب الكلي هو المحدد لمستوى الناتج، أي أن الناتج أنما يتحدد بمستوى الطلب الكلي، وينتج عن ذلك بشكل واضح إذا كان الناتج أقل من الناتج الممكن، وهناك الكثير من الموارد غير المستخدمة، وتكمن المشكلة في هذه الحالة في قصور الطلب، ويتلاءم هذا النموذج غالباً مع الظروف التي تكون فيها معدلات البطالة عالية، مع الأخذ في الاعتبار قيود وحدود وظروف العرض الكلي (ولسون ونورد هاوس، 2006).

رغم أن ذلك يناسب أوضاع الاقتصاد الفلسطيني، حيث وصلت معدلات البطالة إلى 30.8% عام 2018 (سلطة النقد الفلسطينية، 2019)، إلا أن الظروف الدقيقة التي مر بها الاقتصاد الفلسطيني طوال فترة الدراسة (1994 – 2018) وعلاقته القسرية بالاقتصاد الإسرائيلي قد تمخضت عن

مشكلات هيكلية أصابت القطاعات الاقتصادية جميعاً، بما فيها القطاع الخارجي، ناهيك عن اختلال أحوال الموازنة العامة وسوق العمل والأسواق المالية.

استعاض الاقتصاد الفلسطيني بالمساعدات الأجنبية عن وجود قاعدة إنتاجية قوية ومستدامة، وعلية فقد تزايد الدخل المتاح طوال السنوات السابقة بشكل مضطرد، الأمر الذي وفر قدرة عالية لزيادة حجم الاستهلاك الخاص ومن ثم الاستهلاك النهائي الذي وصل إلى 108.2% من حجم الناتج المحلي عام 2018 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020)، وقد استمر حول هذه النسبة طوال الفترة محل الدراسة.

يصل متوسط الاستهلاك النهائي إلى 118.1 % من حجم الطلب الكلي، بينما لا تتجاوز متوسط الإنفاق الاستثماري 26.3%، خلال الفترة (1994 – 2018) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020) وبالتالي فإن تأثير الاستهلاك النهائي على الطلب الكلي يصبح قوياً مقارنة بالعناصر الأخرى.

يتأثر هذا الخلل غالباً في الحالة الفلسطينية بأمرين، أحدهما أن الاقتصاد الفلسطيني وفقاً لمعدلات الاستهلاك النهائي يستهلك أكثر مما ينتج بحوالي 18%، والثاني أن صافي الصادرات، يسجل طوال فترة الدراسة قيمة سالبة، إذ أن العجز التجاري المستمر طوال فترة الدراسة قد مثل مصدراً للتسرب في الاقتصاد القومي يؤثر بصورة تفوق مصادر الحقن، حيث وصلت نسبة العجز التجاري إلى الناتج المحلي (36.6%) عام 2018 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020).

يتضح مما سبق أن الخلل الهيكلي في الطلب الكلي المحلي (الاستهلاكي والاستثماري) مضافاً إليه الخلل الناجم عن عجز الميزان التجاري، وفي إطار ضعف النمو مع الإنفاق الاستثماري وتحقيق الادخار المحلي معدلات سالبة باستمرار، قد أثر تأثيراً واضحاً على فجوة الموارد المحلية التي أخذت بالتزايد إلى أن وصلت إلى أعلى معدل لها في عام 2003 بنسبة (29%) من الناتج المحلي وبنسبة (9.9%) من الناتج المحلي خلال الفترة (1994 – 2018)، وما يعنيه ذلك من تأثير على توازن ميزان المدفوعات والفجوة الرئيسية بين الطلب الكلي والعرض الكلي نتيجة تزايد حجم الإنفاق الكلي.

2. تحديد المشكلة:

تتمحور مشكلة هذه الدراسة، حول تأثير الطلب الكلي على فجوة الموارد المحلية، وتسعى الدراسة إلى تحليل العلاقة بينهما، وبالتالي يمكن تحديد سؤال الدراسة الرئيسي بما يلي:

ما أثر الطلب الكلي على فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1994 – 2018)؟

ويتفرع عن هذا السؤال، عدة أسئلة فرعية وفقاً لما يلي:

- ما هي مكونات الطلب الكلي في الاقتصاد الفلسطيني؟
- ما حجم فجوة الموارد المحلية المترتبة على تأثيرات الطلب الكلي؟
- ما هي علاقة الطلب الكلي بفجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني؟
- ما هي السياسات الاقتصادية الملائمة لمعالجة هذه الفجوة؟

3. فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية وهي: **أن الطلب الكلي في الاقتصاد الفلسطيني بما يعانيه من خلل، وما يترتب على ذلك من زيادة الاستهلاك عن الإنتاج وتفاقم العجز التجاري، يؤثر تأثيراً مباشراً في زيادة فجوة الموارد المحلية زيادة تؤثر في تعميق الخلل في مكونات الاقتصاد الفلسطيني.**

ويتفرع من هذه الفرضية، فرضيات أخرى فرعية:

- يساهم الطلب الكلي ومكوناته في الحد من تعاظم فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني.
- أن فجوة الموارد المحلية ترتبط بضعف القطاعات الإنتاجية والقدرة الذاتية للاقتصاد.
- إن قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تمويل فجوة الموارد المحلية من مصادر محلية مرتبط بإعادة هيكلة شاملة بما فيها التخلص من التبعية الاقتصادية لإسرائيل.

4. أهمية الدراسة:

- تستمد الدارسة أهميتها من ندرة الدراسات التي تناولت الطلب الكلي وأثره على فجوة الموارد المحلية، بالإضافة إلى أن فجوة الموارد المحلية تمثل موضوعاً هاماً بأحد الاختلالات الهيكلية الاقتصادية التي تواجه تطور الاقتصاد الفلسطيني.
- إن دور الادخار في تمويل الاستثمار يعتبر شرط ضروري لتحقيق التوازن الاقتصادي وإن كان غير كاف لتحقيق النمو الاقتصادي.

- إن وجود فجوة الموارد المحلية يتطلب سياسات وآليات مناسبة لمعالجتها والحد من تزايدها عبر تعبئة مصادر التمويل المحلي وتعزيز القدرات الذاتية، وتقليل الاعتماد على مصادر التمويل الأجنبي إلى الحد الأدنى الممكن بحيث تكون عنصراً مساعداً ومكملاً.

5. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الفلسطيني.
- التعرف على حجم فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني.
- قياس آثر مكونات الطلب الكلي على فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني.
- اقتراح السياسات الاقتصادية الملائمة من أجل معالجة فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني.

6. منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي والقياسي:

- التحليل الوصفي للظواهر والمتغيرات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وذلك بالاستناد إلى البيانات والإحصاءات والسلاسل الزمنية المستقاة من مصادرها الرسمية والمتمثلة بشكل أساسي في إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بالإضافة إلى الإحصاءات التي توفرها المؤسسات الدولية، مضافاً لذلك الأبحاث والدراسات الجادة ذات الصلة.
- المنهج القياسي لقياس أثر مكونات الطلب الكلي على فجوة الموارد المحلية وقياس درجة ارتباطها بفجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني.

7. حدود الدراسة:

- **المجال الزمني:** تبدأ الدراسة من بداية نشأة السلطة الفلسطينية عام 1995 لتمد إلى الفترة 2018
- **المجال المكاني:** مناطق السلطة الفلسطينية (قطاع غزة والضفة الغربية دون القدس)

8. الدراسات السابقة

من خلال البحث المكتبي للأدبيّات الّتي بحثت في موضوع الدّراسة، توصّل الباحثون إلى مجموعة من الدّراسات المحلّيّة والعربيّة والأجنبية الّتي تناولت موضوع الدّراسة بالبحث والتّحليل، كان من أهمّها، دراسة (Palampanga & Hasanuddin, 2017) التي هدفت إلى تحديد العلاقة بين

فجوة الموارد المحلية والحساب الجاري في إندونيسيا باستخدام البيانات من عام 2010 إلى عام 2014، وتصنيف الفجوات في الاقتصاد المحلي الاندونيسي والمتمثل في القدرة الاستيعابية المحلية لفجوة الدخل القومي، والمدخرات الوطنية الإجمالية وفجوة الاستثمار، فجوة القطاع الخاص (الادخار الخاص مطروحًا منه الاستثمار الخاص)، وفجوة القطاع العام (الضريبة مطروحًا منها الإنفاق الحكومي).

وتوصلت الدراسة إلى وجود فجوة بين المدخرات الوطنية الإجمالية والناتج القومي الإجمالي في إندونيسيا، ووجود فجوة في القطاع الخاص والقطاع الحكومي نتج عنها عجز في الحساب الجاري في إندونيسيا خلال فترة الدراسة 2010–2014.

فيما تناولت دراسة (Josser and others, 2016) تحليل تأثير فجوة الادخار والاستثمار على النمو الاقتصادي على عينة من 65 دولة نامية للفترة 1981–2014.

وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير الادخار على النمو الاقتصادي إيجابي وذو دلالة إحصائية في البلدان النامية التي كان لديها مدخرات على الاستثمار، بينما تأثير الادخار على النمو الاقتصادي سلبي وليس له دلالة إحصائية في البلدان النامية التي كان لديها استثمار على المدخرات.

وتركزت مشكلة دراسة (عمران، 2016)، حول ماهية العلاقة السببية بين الادخار والاستثمار في الجزائر، وهدفت إلى البحث في العلاقة السببية بين معدل الادخار والاستثمار في المدى الطويل، ودراسة تطور هيكل الادخار في الجزائر ومعرفة مدى مساهمة هذه المدخرات في تمويل الاستثمار، وقياس حجم الفجوة بين الادخار والاستثمار.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين الاستثمار والادخار نتيجة زيادة الادخار بسبب الارتفاع المتواصل لأسعار البترول والذي أدى إلى ارتفاع مدخولات الدولة من العملة الصعبة، وبالتالي زيادة حجم الادخار المحلي، وهذه الزيادة تحولت على شكل استثمارات سواء محلية أو أجنبية.

أما دراسة (آدم، 2015)، بحثت العلاقة بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في السودان، والتعرف على العلاقة بين النمو الاقتصادي في السودان و(سعر الصرف، الدخل المتاح، والاستثمار).

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية العلاقة بين النمو الاقتصادي والادخار المحلي في السودان، ووجود علاقة طردية بين الدخل المتاح والنمو الاقتصادي في السودان، كما أن تحقيق الادخار المحلي معدلات سالبة والنمو الاقتصادي معدلات موجبة في بعض السنوات أدى إلى لجوء

الجهات المسئولة إلى مصادر إيرادات أخرى مثل التمويل بالعجز والاقتراض من الخارج أو الداخل لتغطية الفجوة.

فيما هدفت دراسة (الحرازين، 2014) إلى التعرف على واقع الادخار في الأراضي الفلسطينية، وتحديد أهم العوامل التي تؤثر على الادخار وذلك ببناء نموذج قياسي يوضح طبيعة ودرجة العلاقة بين الادخار والعوامل الاقتصادية، والتعرف على فجوة الموارد المحلية في الأراضي الفلسطينية ومصادر تمويلها وتطورها.

وتوصلت إلى وجود فجوة عميقة ما بين الادخار والاستثمار في فلسطين خلال الفترة (2013-1995) حيث ارتفعت قيمة فجوة الموارد المحلية من (871-) مليون دولار في عام 1995، إلى (2528.3-) مليون دولار في عام 2013.

ونتيجة لوجود فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني، عجزت مصادر التمويل الداخلي على تغطية هذه الفجوة، وعليه اضطر الاقتصاد الفلسطيني الاعتماد على تمويل الفجوة من مصادر التمويل الخارجي (القروض، المساعدات الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر).

❖ **التعقيب على الدراسات السابقة**

تناولت الدراسات السابقة بالبحث والتحليل أثر فجوة الادخار والاستثمار على النمو الاقتصادي، والعلاقة بين فجوة الموارد المحلية والحساب الجاري، والعلاقة السببية بين الادخار والاستثمار، وأثر الادخار على النمو الاقتصادي وتقدير دالة الادخار، وبالتالي تميزت هذه الدراسة في أنها تبحث أثر الطلب الكلي على فجوة الموارد المحلية بأسلوب التحليل الكمي القياسي، وبالتالي من المتوقع لهذه الدراسة أن تساهم في سد فراغ واضح في هذا المجال، وإثراء المكتبات الفلسطينية بالدراسة، والمحاولة الحثيثة بتقديم إضافة للمعرفة العلمية كونها تشكل رافدًا إضافيًا لصانع القرار الاقتصادي الفلسطيني من أجل التحرر تدريجياً من المعضلة المتعلقة بفجوة الموارد المحلية.

9. مصطلحات الدراسة

- **الطلب الكلي Aggregate Demand:** هو مجموع الإنفاق المرغوب أو المخطط له في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة، ويتكون من العناصر الأربعة الرئيسية التي تجمعها معادلة الناتج المحلي الرئيسية وهي الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام (الحكومي) والإنفاق على الاستثمار وصافي الصادرات، وهي تمثل مجتمعة حجم الناتج المحلي الإجمالي (ولسون ونورد هاوس، 2006).

- **فجوة الموارد المحلية The Domestic Resource Gap:** هو الفرق بين إجمالي المدخرات المحلية المتاحة والاستثمارات الكلية في الاقتصاد (يونس، 2011).
- **إجمالي الادخار المحلي Total Domestic Savings:** ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على شراء السلع الاستهلاكية أو الخدمات (جوارتي واستروب، 1988).
- **الاستثمار الإجمالي Total Investment:** يقصد بالاستثمار الإجمالي هو ذلك الجزء من القابلية والمقدرة الإنتاجية الموجهة نحو إنتاج السلع الرأسمالية بهدف زيادة طاقة البلد الإنتاجية (بخيت، 2002).
- **الاستهلاك النهائي Final Consumption:** هو قيمة الإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية من قبل الأسر والحكومة، إضافة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020، ص41).
- **صافي الصادرات Net Foreign Trade:** هو الفرق بين الصادرات والواردات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019).
- **التحويلات الجارية Ongoing Transfers:** هي التدفقات النقدية أو العينية من جهة أخرى ويتوجب أن تكون ذات طبيعة جارية أي تؤثر على مستوى الاستهلاك لكلتا الجهتين المانحة والمتلقية للمنح (صندوق النقد الدولي، 1993).
- **تعويضات العاملين Workers Compensation:** هي عبارة عن التعويضات المتحققة في الاقتصاد المحلي الذين يعملون في الخارج، وتلك المدفوعة لغير المقيمين الذي يعملون في الداخل (صندوق النقد الدولي، 1993).

ثانيًا: الطلب الكلي في فلسطين

تشير البيانات المدرجة في الجدول رقم (1)، أن هناك تباين في تطور مكونات الطلب الكلي في فلسطين خلال الفترة (1994 – 2018).

1. الاستهلاك الخاص:

ارتفعت قيمة الاستهلاك الخاص من 5148.5 مليون دولار عام 1994، لتصل إلى نحو 13570.1 مليون دولار عام 2018، وبلغ متوسط قيمة الاستهلاك الخاص في فلسطين حوالي 8947.7 مليون دولار وبنسبة 94.6% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1994 – 2018) (الملحق رقم "1").

جدول رقم (1): الطلب الكلي في فلسطين خلال الفترة (1994 – 2018)

السنة	الاستهلاك النهائي		الاستثمار	صافي الصادرات
	الاستهلاك الخاص	الاستهلاك الحكومي		
1994	5148.5	859.7	1800.3	-2827.7
1995	5545.4	966.6	1808.7	-2966.5
1996	5441.8	1154.1	1817.5	-2926.8
1997	6136.0	1304.0	2050.5	-3202.0
1998	6767.6	1453.9	2353.2	-3410.2
1999	7201.3	1595.0	3239.1	-4323.5
2000	6623.8	1704.8	2268.0	-3573.8
2001	6306.5	1722.3	1790.1	-3474.0
2002	5730.6	1459.2	1516.6	-3072.3
2003	6582.3	1455.1	1930.7	-3543.1
2004	7834.3	1981.7	1811.2	-4026.6
2005	8774.1	2216.1	1932.0	-4458.9
2006	8403.1	2367.4	1815.2	-4217.8
2007	8832.8	2408.8	1402.1	-4029.3
2008	9226.2	2471.5	1908.8	-4148.7
2009	9770.8	2717.1	2225.9	-4597.8
2010	9982.4	2865.2	2144.4	-4153.8
2011	10883.4	3104.8	2182.1	-4151.3
2012	11934.6	3182.8	2790.4	-5029.8
2013	11731.5	3129.8	3193.5	-4543.5
2014	11926.9	3285.2	3084.4	-4609.8
2015	12348.3	3494.5	3505.4	-5401.2
2016	13569.0	3584.7	3873.8	-5588.0
2017	13420.3	3093.6	4166.9	-5385.9
2018	13570.1	3318.9	4260.3	-5678.1

– **المصدر**: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2020). إحصاءات الحسابات القومية (1994 – 2018)، رام الله، فلسطين.

2. الاستهلاك الحكومي:

ارتفعت قيمة الاستهلاك الحكومي من 859.7 مليون دولار عام 1994، لتصل إلى نحو 3318.9 مليون دولار عام 2018، وبلغ متوسط قيمة الاستهلاك الحكومي في فلسطين نحو 2275.9 مليون دولار وبنسبة 23.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد بلغ متوسط قيمة الاستهلاك النهائي بشقيه الخاص والحكومي في فلسطين نحو 11223.5 مليون دولار، وبنسبة 118.1% في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1994 – 2018).

إن زيادة نسبة الاستهلاك النهائي (الخاص والحكومي) في فلسطين، لا تعني أن الاقتصاد الفلسطيني قد حقق نمواً كون ذلك مرتبط بعدة اعتبارات، منها، إن زيادة عدد الأفراد والسكان يتطلب زيادة في الإنفاق مما يؤثر سلباً على المدخرات وبدوره سينعكس على الاستثمارات، مما يترتب على ذلك آثار سلبية على الاقتصاد الفلسطيني وسيضعف من حالات النمو (حلس، 2013).

كما يوضح الجدول رقم (1) انخفاض قيمة الاستهلاك الخاص في بعض السنوات، ويعتبر هذا الانخفاض في قيمة الاستهلاك الخاص دليل على ارتفاع نسب البطالة والفقر، لذا يتوجب على الحكومة أن تزيد من نفقاتها، والذي بدوره سينعكس مباشرة على المواطن بشكل ايجابي ويساعد في عمليات النمو (حلس، 2013).

ويرى الباحث أن زيادة الاستهلاك النهائي في فلسطين خلال الفترة محل الدراسة يشير إلى عدم توازن الاقتصاد الفلسطيني ويوضح مدى هشاشته وانكشافه، نتيجة أن الاستهلاك النهائي بشقيه الخاص والحكومي يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، ما يعني أن المجتمع الفلسطيني يستهلك أكثر مما ينتج.

3. الاستثمار

بلغ متوسط قيمة الاستثمار في فلسطين خلال الفترة (1994 – 2018) نحو 2434.8 مليون دولار وبلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نحو 26.3 % في تلك الفترة.

ويعتبر متوسط حجم الاستثمار في فلسطين منخفض مقارنة مع حجم الاستهلاك النهائي الذي وصل في المتوسط 118.1 % في الفترة (1994 – 2018).

وبشكلٍ عام، وعلى الرغم من الإجراءات والقيود والعراقيل الإسرائيلية إلا أن البيئة الاستثمارية في فلسطين تعتبر جاذبة وملائمة للاستثمار لعدة اعتبارات منها: أن العملية التنموية تبدأ من الصفر

في كثير من القطاعات، خاصة أن المنطقة بكر في العرف الاقتصادي وتحتاج إلى الكثير من أجل البناء، والإنماء، والازدهار، وتحقيق الأهداف، كذلك توفر المدن الصناعية في قطاع غزة والضفة الغربية، وبالإضافة إلى توفر الأيدي العاملة الفنية والمدربة والرخيصة الأجر، بالإضافة إلى أنها سوق خام (صندوق النقد العربي، 2016).

4. صافي الصادرات

يتضح من الجدول رقم (1) أن صافي الصادرات من السلع والخدمات في فلسطين بلغ نحو –2827.7 مليون دولار وبنسبة –55.9 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1994 ووصل إلى –5678.1 مليون دولار عام 2018 وبنسبة –36.4 %.

وفي المتوسط فقد بلغ متوسط صافي الصادرات في فلسطين خلال الفترة (1994 – 2018)، نحو –4133.6 مليون دولار وبنسبة –45.6 % من الناتج المحلي الإجمالي، ويعزى زيادة العجز في صافي الصادرات في فلسطين خلال سنوات الدراسة إلى الممارسات والقيود الإسرائيلية على الصادرات الفلسطينية، وإغلاق المعابر، ومنع العمال من العمل في إسرائيل، والحواجز بين المدن، والحصار المفروض على قطاع غزة، وانعدام النشاطات السياحية في الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى أن الاتفاقيات الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية عمقت من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي وتسببت في زيادة العجز في التجارة الخارجية (حلس،2013، ص45).

ويرى االباحث أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني عجزًا مزمنًا في التجارة الخارجية، خلال الفترة (1994 – 2018) تمثل في عجز الصادرات عن تغطية الواردات ويعود هذا الاختلال في التجارة الخارجية الفلسطينية إلى اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الخارج في تلبية متطلبات الحياة، ونقص كبير في الإنتاج، وكذلك سياسة التضييق على الموارد والتهميش والإغلاقات ومخاطر التصنيع، وكل هذه العوامل تضع الاقتصاد الفلسطيني أمام مخاطر أعلى من مثيلاتها في كل الاقتصادات التي تنافسها، وهو ما يؤشر إلى أن القدرة الاقتصادية ضعيفة جدًا، مما أدى إلى اعتماد سياسات اقتصادية تحتاج إلى تدفق موارد مالية، وكان الاستيراد هو الأسهل.

ثالثًا: فجوة الموارد المحلية في فلسطين

يبين الشكل رقم (1)، وجود فجوة كبيرة وعميقة في الموارد المحلية في فلسطين واتساعها سنة بعد أخرى خلال الفترة (1994 – 2018)، وذلك نتيجة أن قيم إجمالي الاستثمار كانت تفوق قيم إجمالي الادخار في معظم السنوات وبالتالي فإن معدلات الادخار المنخفضة والأقل من معدلات الاستثمار

قد ولدت فجوة كبيرة في الموارد المحلية، وهذه الفجوة كانت سالبة في معظم سنوات الدراسة، ما عدا الأعوام 2007، 2008، 2009، كانت موجبة.

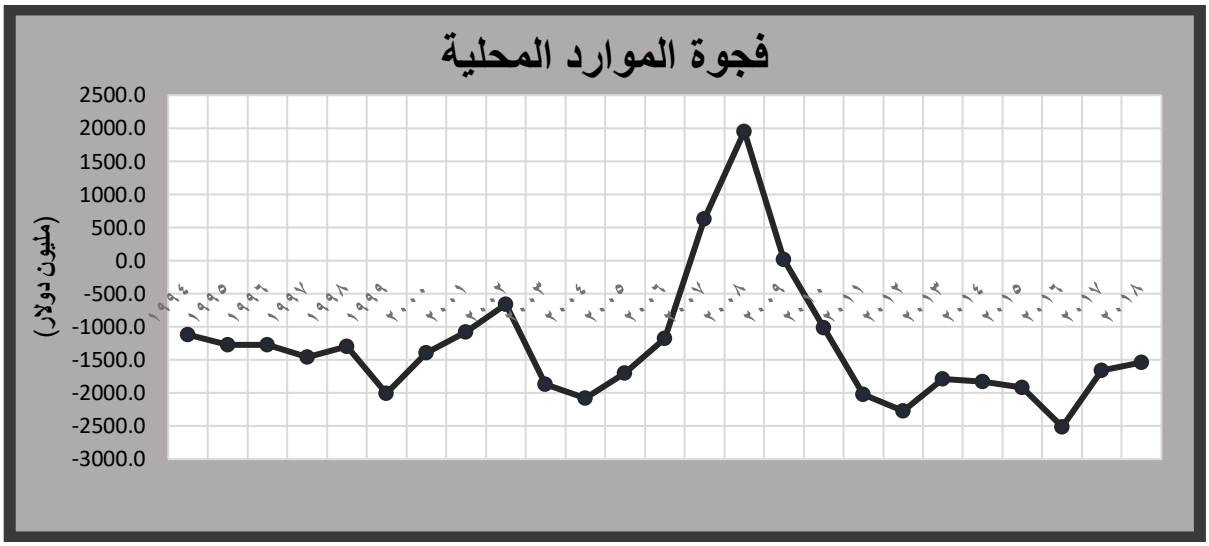

- **شكل رقم (1): فجوة الموارد المحلية في فلسطين للفترة (1994 – 2018).**
- المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الملحق رقم (1).

وتشير بيانات الجدول رقم (2): أن متوسط حجم فجوة الموارد المحلية في فلسطين خلال الفترة (1994 – 1999) بلغ نحو (-1404.2) مليون دولار، في حين بلغت نسبة فجوة الموارد المحلية من الناتج المحلي الإجمالي (-22.6%) ولقد استمرت فجوة الموارد المحلية بالتوسع في تلك الفترة، رغم ما شهده الناتج المحلي الإجمالي من زيادة. كما ازداد الناتج المحلي الإجمالي من 5057.7 مليون دولار في عام 1994، إلى 7784.4 مليون دولار في عام 1999، وبنسبة زيادة قدرها 45.6%.

وقد أدت الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة الاستهلاك النهائي. إذ ازداد الاستهلاك النهائي من 6008.2 مليون دولار عام 1994، إلى 8796.3 مليون دولار في عام 1999.

وقد تطلب تحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي معدلات مناسبة لنمو الاستثمار، والذي ازداد من 1800.3 مليون دولار عام 1994، إلى 3239.1 مليون دولار عام 1999 (ماس، 2001).

جدول رقم (2): متوسط حجم فجوة الموارد المحلية في فلسطين للفترة (1994 – 2018)

الفترة	متوسط الفترة		فجوة الموارد المحلية	فجوة الموارد المحلية كنسبة من GDP (%)
	الادخار	الاستثمار		
1994 – 1999	774.0	2178.2	-1404.2	-22.6
2000 – 2005	413.0	1874.8	-1461.8	-20.5
2006 – 2011	1679.2	1946.4	-267.2	-2.0
2012 – 2018	1625.8	3553.5	-1927.7	-13.6

- **المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الملحق رقم (2).**
- المبالغ بالمليون دولار

وعلى الرغم من تراجع معدلات الادخار الإجمالي والاستثمار الإجمالي خلال الفترة (2000 – 2005)، إلا أن حجم الاستثمار الإجمالي كان يفوق حجم الادخار الإجمالي مما أدى إلى استمرار وجود فجوة الموارد المحلية واتساعها في فلسطين خلال تلك الفترة، حيث بلغ متوسط فجوة الموارد المحلية في تلك الفترة حوالي (-1461.8) مليون دولار، في حين بلغت نسبة فجوة الموارد المحلية من الناتج المحلي الإجمالي (-20.5%).

ويعود استمرار وجود فجوة الموارد المحلية في فلسطين في تلك الفترة إلى انخفاض حجم الادخار الإجمالي والاستثمار، حيث انخفض متوسط حجم الادخار الإجمالي من 774 مليون دولار في الفترة (1994 – 1999) ليصل إلى 413 مليون دولار خلال الفترة (2000 – 2005)، وانخفض متوسط حجم الاستثمار الإجمالي من 2178.2 مليون دولار في الفترة (1994 – 1999) ليصل إلى 1874.8 مليون دولار خلال الفترة (2000 – 2005)، وبالإضافة أيضًا لما شهدته تلك الفترة وتحديدًا اندلاع انتفاضة الأقصى في 2000/9/28، حيث أصبح هناك اتجاه مخالف للأوضاع الاقتصادية التي كانت عليها قبل تلك الفترة، تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8.6% والذي بلغت قيمته 7118.4 مليون دولار، وقد أدى الانخفاض الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي إلى انخفاض في إجمالي الاستهلاك، وانخفاض في الادخار والاستثمار.

تراجعت فجوة الموارد المحلية بشكل كبير خلال الفترة (2006 – 2011)، حيث بلغ متوسط فجوة الموارد المحلية (-267.2) مليون دولار، في حين بلغت نسبة فجوة الموارد المحلية من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (-2%).

ويعزى هذا التراجع إلى عدد من الأسباب أهمها، ما شهدته بداية تلك الفترة وتحديدا في العام 2006، وهو انخفاض معدل الادخار مقارنة مع معدل الاستثمار مما ولد فجوة عميقة في الموارد المحلية وكانت سالبة حيث بلغت فجوة الموارد المحلية في ذلك العام (-1172.6) مليون دولار، وذلك على تأثر الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية في ذلك العام بالتطورات السياسية المحلية والتي ألقت بظلالها على مجمل الأوضاع بشكل عام وعلى النشاط الاقتصادي والاجتماعي بشكل خاص (صندوق النقد العربي، 2007).

وبشكلٍ عام تعاني فلسطين من نقص في الادخار الإجمالي كونه ادخارًا منخفضًا أو سالبًا مما تسبب في فجوة في الموارد المحلية وكانت سالبة باستثناء الأعوام 2007، 2008، 2009 على التوالي حيث بلغت فجوة الموارد المحلية في العام 2007 نحو 631.1 مليون دولار، وبنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 7%، بينما بلغت فجوة الموارد المحلية في العام 2008 نحو 1954.1 مليون دولار، وبنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 20.3%، ومن ثم بلغت فجوة الموارد المحلية في العام 2009 نحو 21.3 وبنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 0.2% (انظر الملحق رقم 2).

ويعود السبب في ذلك إلى ضخامة صافي التحويلات الجارية من الخارج، ومعظمها على شكل مساعدات من الدول المانحة والتي ساهمت بشكل كبير في تحسن البيئة والمناخ الاستثماري، وتحويلات الفلسطينيين العاملين أو المقيمين في الخارج إلى أهاليهم في الداخل، حيث بلغ صافي التحويلات الجارية من الخارج 3355.8 مليون دولار عام 2007، ونحو 4763.7 مليون دولار عام 2008 وحوالي 3236 مليون دولار عام 2009(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010).

- كما يتضح انخفاض الادخار الإجمالي وبشكل ملحوظ في عامي (2010، 2011) وكان متزامنا مع ارتفاع ملحوظ في الاستثمار الإجمالي وهو ما ولد فجوة في الموارد المحلية وكانت سالبة حيث بلغت فجوة الموارد المحلية في العام 2010 نحو-1016.7 مليون دولار وبنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (-9.2 %) بينما بلغت فجوة الموارد المحلية في العام 2011 نحو -2020.7 مليون دولار وبنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (-16.6%)، ويعزى هذا التحسن والارتفاع في إجمالي الاستثمار في فلسطين في هذين العامين، إلى التهدئة التي تمت بين الاحتلال الإسرائيلي والفصائل الفلسطينية بعد الحرب التي شنتها سلطات الاحتلال على قطاع غزة أواخر عام 2008، مما ترتب على ذلك تحسن كبير في الأوضاع الاقتصادية، إضافة إلى الانجازات التي حققتها السلطة الفلسطينية في مجال بناء المؤسسات والإصلاحات الاقتصادية والمالية والأمنية، والمدعومة بمساعدات خارجية

ساهمت بشكل كبير في تحسن البيئة الاستثمارية (سلطة النقد الفلسطينية، 2011)، وبالرغم من تحسن إجمالي الاستثمار إلا أنه فاق إجمالي الادخار مما تسبب في وجود فجوة الموارد المحلية.

- استمرت فجوة الموارد المحلية بالتوسع خلال الفترة (2012 – 2018)، فهي في تزايد مستمر حيث بلغ متوسط فجوة الموارد المحلية في تلك الفترة حوالي (-1927.7) مليون دولار، في حين بلغت نسبة فجوة الموارد المحلية من الناتج المحلي الإجمالي (-13.6 %).

ويعزى هذا التوسع في فجوة الموارد المحلية إلى تعرض الاقتصاد الفلسطيني في تلك الفترة لسلسلة من الأزمات المتتالية على الصعيد المالي والسياسي والأمني، تمثلت بالاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي الفلسطينية عبر شن الحروب والحملات الأمنية، وحجز أموال المقاصة، وتشديد الحصار على قطاع غزة، وزيادة القيود والمعيقات في الضفة الغربية من حين إلى آخر، وتقييد حرية التنقل والنفاذ والبضائع وتذبذب حجم المساعدات الخارجية وانخفاضها في السنوات الأخيرة (صندوق النقد العربي، 2016).

كما شهدت تلك الفترة وبخاصة في العامين الأخيرين 2017، 2018، تباطؤ الاقتصاد الكلي للاقتصاد الفلسطيني جاء حصيلة الانكماش الواسع الذي أصاب الاقتصاد في قطاع غزة، بجانب استمرار فقدان الزخم في اقتصاد الضفة الغربية، حيث دخل اقتصاد قطاع غزة في هذين العامين في حالة من الركود أدت إلى تدهور الناتج المحلي لعامين متتاليين متأثرًا بتواصل الانخفاض الحكومي بعد الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الفلسطينية في منتصف عام 2017، بوقف صرف بعض العلاوات على رواتب موظفي القطاع العام في قطاع غزة، إضافة إلى تراجع الدعم الخارجي سواء للمشاريع التطويرية أو لبعض المؤسسات الحيوية مثل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) التي يستفيد من خدماتها نسبة كبيرة من عائلات القطاع (سلطة النقد الفلسطينية، 2019).

خامسًا: أثر الطلب الكلي على فجوة الموارد المحلية

اعتمد الباحث على منهج التحليل القياسي لقياس أثر الطلب الكلي على فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (E Views 10) لتطبيق الأساليب الإحصائية والقياسية، وذلك وفقًا لما يلي:

1. تحديد متغيرات الدراسة

تمثلت متغيرات الدراسة في فجوة الموارد المحلية "GAP"، متغيرًا تابعًا، وكلًا من (الاستهلاك"C"، الاستثمار"I"، صافي التحويلات الجارية من الخارج "NET"، صافي تعويضات العاملين من الخارج

"NCT"، وصافي التجارة الخارجية "NX") متغيرات مستقلة، وكانت البيانات عبارة عن سلسلة زمنية سنوية بدأت من عام 1994 وحتى عام 2018م، بواقع (25) مشاهدة.

2. تقدير نموذج الدراسة

من خلال مخرجات برنامج (E Views 10) توصل الباحثون إلى تقدير معادلة النموذج القياسي بين المتغيرات المستقلة (الاستهلاك، الاستثمار، صافي التحويلات الجارية من الخارج، صافي تعويضات العاملين من الخارج، صافي الصادرات) والمتغير التابع (فجوة الموارد المحلية)، والتي جاءت على النحو التالي:

$$GAP = 209.355 - 0.037*CONS - 0.039*I + 1.008*NCT + 0.997*NEC + 0.943*NX$$

حيث إن:

GAP: يمثل فجوة الموارد المحلية، **CONS:** يمثل الاستهلاك، **I:** الاستثمار، **NCT:** يمثل صافي التحويلات الجارية من الخارج، **NEC:** يمثل صافي تعويضات العاملين من الخارج، **NX:** يمثل صافي الصادرات.

جدول (3): نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد

المتغير	المعاملات	قيمة T	قيمة الاحتمال (Sig)
الثابت	209.355	3.079	*0.007
الاستهلاك	−0.037	−2.602	*0.019
الاستثمار	−0.039	−0.443	0.663
صافي التحويلات الجارية من الخارج	1.008	48.833	*0.000
صافي تعويضات العاملين من الخارج	0.997	10.102	*0.000
صافي الصادرات	0.943	14.147	*0.000
0.995, Adjusted R^2=0.993=R^2			

*** المتغير دال إحصائياً عند مستوى 0.05**

من خلال النتائج الموضحة في جدول (3) تبين أن قيمة معامل التحديد المُعدل يساوي 0.993، وهذا يعني أن 99.3% من التغير في فجوة الموارد المحلية تم تفسيره من خلال متغيرات الدراسة المستقلة، أما النسبة الباقية تُعزى إلى عوامل أخرى لا يشتمل عليها النموذج المستخدم.

وتنسجم هذه النتيجة مع واقع تطور فجوة الموارد في فلسطين، حيث يعزز الضعف الاستثماري، وتزايد الاستهلاك النهائي، بل وتجاوزه لحجم الناتج المحلي، وكذلك استمرار المستوى السالب لصافي الصادرات، من استمرار الفجوة وتزايدها في معظم السنوات، حيث لم تستطع بنية الاقتصاد الفلسطيني، ذو الصفة الخدمية، والمعتمد على الانفاق الحكومي والمساعدات الخارجية، من دفع عوامل التأثير لتخفيض فجوة الموارد، الأمر الذي عزز عوامل القصور كعوامل مؤثرة. في ذات الوقت ساهم العاملان الآخران (صافي التحويلات الجارية من الخارج وصافي تعويضات العاملين من الخارج) بالنسبة الأكبر في تمويل فجوة الموارد، ورغم وجود مثل هذه الفرصة للتغلب على الفجوة، الا أن كلا العاملين يتشكلان خارج إطار الاقتصاد الفلسطيني، ومن ثم تستمر عوامل الضعف في البنية الاقتصادية في تعزيز فجوة الموارد وتطورها.

ويمكن تفسير معاملات انحدار النموذج على النحو التالي:

- **الاستهلاك دال إحصائياً حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.019 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05**، مما يدل على أن الاستهلاك يؤثر بصورة ذات دلالة إحصائية على فجوة الموارد المحلية، حيث أن إشارة قيمة الاختبار سالبة (t=−2.602)، مما يدل على وجود تأثير عكسي للاستهلاك على فجوة الموارد المحلية، بمعنى أنه عند زيادة الاستهلاك فإن فجوة الموارد المحلية تقل.

يمثل زيادة حجم الاستهلاك عن الناتج المحلي حالة شاذة اقتصادياً، إذ أن معظم الاقتصادات لا تعاني من هذه الظاهرة. التي تمثل أحد أبرز التشوهات في بنية الاقتصاد الفلسطيني، حيث يتغلب الاقتصاد الخدمي على الاقتصاد الإنتاجي، وما يترتب على ذلك من قصور تداعيات معدلات النمو الاقتصادي العالية على مستويات الاستثمار وسوق العمل على سبيل المثال لا الحصر. يتضح من إحصاءات الحسابات القومية أن السنوات التي زاد فيها الاستهلاك النهائي وانخفضت في فجوة الموارد، شهدت، غالباً، زيادة في المساعدات الخارجية التي تعزز من مستويات الادخار ومن ثم تساهم في تقليص فجوة الموارد.

- **الاستثمار غير دال إحصائياً حيث بلغت القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى الدلالة 0.05**، مما يدل على أن الاستثمار لا يؤثر بصورة ذات دلالة إحصائية على فجوة الموارد المحلية.

رغم أن الاستثمار يرتبط هيكلياً بمستويات الادخار، التي بدورها تمثل المحور الرئيسي في فجوة الموارد، فإن تزايد حجم الاستثمار لا يعني تقليصاً في حجم فجوة الموارد، ومن ثم فإن التطور الحاصل في العلاقة بين الادخار والاستثمار لم يساهم في تقليص فجوة الموارد المحلية، وإنما ساهم في توسيع هذه الفجوة في العديد من السنوات، على سبيل المثال زادت الفجوة من (-875.7) مليون دولار عام 1995، إلى (-1371.9) مليون دولار عام 1999، رغم زيادة الاستثمار. وغالباً ما يُعزى ذلك الى انخفاض الادخار الذي لا يفي بمتطلبات الاستثمار وبالتالي ساهم في توسع فجوة الموارد المحلية. وإذا نظرنا الى هيكل الاستثمار الإجمالي ومكوناته، سنجد أيضاً تفسيراً لهذه النتيجة الإحصائية للنموذج. حيث تفيد إحصاءات الحسابات القومية أن النسبة الأكبر لهذا الاستثمار تتشكل من الاستثمار في الانشاءات، بعيداً عن الأصول الإنتاجية، الأمر الذي يفسر أيضاً ضعف قدرة الاقتصاد على توليد فرص العمل وتدني التأثيرات الإيجابية لمعدلات النمو الاقتصادي على تقوية بنية الاقتصاد الفلسطيني. هذا إضافة الى تواضع الزيادات في مستويات الاستثمار مقارنة بنظيرتها في الاقتصادات المماثلة، وبما يجب أن تكون عليه وفقاً للنظرية الاقتصادية والتجارب التنموية ذات العلاقة.

- **صافي التحويلات الجارية من الخارج دال إحصائياً حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05**، مما يدل على أن صافي التحويلات الجارية من الخارج يؤثر بصورة ذات دلالة إحصائية على فجوة الموارد المحلية، حيث أن إشارة قيمة الاختبار موجبة (t=48.833)، مما يدل على وجود تأثير طردي لصافي التحويلات الجارية من الخارج على فجوة الموارد المحلية، بمعنى أنه عند زيادة صافي التحويلات الجارية من الخارج فإن فجوة الموارد المحلية تزداد أيضاً.

يعتبر صافي التحويلات الجارية من الخارج جزءاً من مكونات الحساب الجاري، وهي مسئولة عن تمويل نسبة مهمة من عجز هذا الحساب الذي يهيمن عليه عجز الميزان التجاري. ومن ثم فإن فجوة الموارد ترتبط بعلاقة غير مباشرة بصافي التحويلات، باعتبار أن الفجوة تتشكل نتيجة تشوهات بنيوية في الاقتصاد، وتأتي العلاقة الطردية بينهما في سياق متطابقة الحسابات القومية الرئيسية وعلاقتها بعجز الحساب الجاري، الذي يعزز حالة تسرب الموارد الناجمة عن زيادة الواردات عن الصادرات وما يترتب عليها من نتائج تعزز ضعف الهيكل الاقتصادي ومن ثم استمرار انخفاض مستويات الادخار الذي يعمل على زيادة فجوة الموارد.

- **صافي تعويضات العاملين من الخارج دال إحصائياً حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05**، مما يدل على أن صافي تعويضات العاملين من الخارج

يؤثر بصورة ذات دلالة إحصائية على فجوة الموارد المحلية، حيث أن إشارة قيمة الاختبار موجبة (t=10.102)، مما يدل على وجود تأثير طردي لصافي تعويضات العاملين من الخارج على فجوة الموارد المحلية، بمعنى أنه عند زيادة صافي تعويضات العاملين من الخارج فإن فجوة الموارد المحلية تزداد أيضاً.

يمثل صافي تعويضات العاملين أيضاً جزءاً أساسيا من الحساب الجاري غير انه يتم بمقابل وهو خدمات العاملين، وتشترك تعويضات العاملين في نفس التفسير السابق، خاصة في دورها في تمويل عجز الحساب الجاري، وعلاقته بتمويل تسرب الواردات وتدني مستوى الادخار. من الجدير بالذكر أن الادخار وهو يلعب الدول الرئيسي في فجوة الموارد وجوداً وعدماً، يواجه العديد من العوامل المثبطة والتي تستنزف كافة الموارد لتبقي مستويات الادخار إما سالبة أو منخفضة وتعجز من ثم عن تغطية الاستثمار لتنشأ فجوة الموارد.

- **صافي الصادرات دال إحصائياً حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05**، مما يدل على أن صافي الصادرات يؤثر بصورة ذات دلالة إحصائية على فجوة الموارد المحلية، حيث أن إشارة قيمة الاختبار موجبة (t=14.147)، مما يدل على وجود تأثير طردي لصافي الصادرات على فجوة الموارد المحلية، بمعنى أنه عند زيادة صافي التجارة الخارجية فإن فجوة الموارد المحلية تزداد أيضاً.

يمثل صافي الصادرات تسرباً كاملاً للموارد الى الخارج، وهو يمثل مؤشر ضعف هيكلي في ظل عدم استدامة العجز التجاري للبلد، وهو يعني وجود سلعاً أجنبية تنافس المنتج المحلي (ما لم تكن السلع الرأسمالية مكوناً أساسياً في هيكل الواردات، وهو أمر غير متوفر في الاقتصاد الفلسطيني) الأمر الذي يؤثر سلباً على القطاعات الإنتاجية التي تنتج سلعاً قابلة للتداول التجاري، ويعزز في المحصلة من ضعف الهيكل الاقتصادي، والقدرة الذاتية للإنتاج ومن ثم تراجع معدلات الادخار. خاصة أن تمويل هذه الواردات المتزايدة يتم على حساب الادخار الوطني نتيجة انخفاض قدرات القطاع الخاص على الادخار للسببين معاً، تراجع الصادرات بسبب منافسة المنتجات الأجنبية، وتزايد الواردات التي يستنزف تمويلها هذه القدرات.

النتائج والتوصيات:

1. النتائج

- يعتبر وجود فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني من التشوهات الهيكلية ومظهر من مظاهر التبعية الاقتصادية، التي ساهم الاحتلال الإسرائيلي على تكريسها من خلال إحكام سيطرته على الاقتصاد الفلسطيني ونهب ثرواته الاقتصادية، وتدمير بنيته التحتية وقاعدته الإنتاجية، مما أدى إلى ضعف وانكشاف الاقتصاد الفلسطيني وعدم قدرته على تمويل فجوة الموارد المحلية ذاتيًا، وبالتالي الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي لتمويلها.
- إنّ استمرار سياسة الحصار الاقتصادي الذي فرضته سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ العام 2007، والذي تزامن مع حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي، وتدهور الأوضاع السياسية والأمنية في الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى تعرض الاقتصاد الفلسطيني لسلسلة من الأزمات المالية والسياسية أدت إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد في فلسطين نتيجة لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي ومما أدى إلى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، وبالتالي أسهمت هذه العوامل في انخفاض الادخار المحلي عن الوفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية نجم عنه فجوة الموارد المحلية وزيادة الحاجة للجوء إلى مصادر تمويل غير حقيقية سواء كانت داخلية أو خارجية أو كلتيهما.
- أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة تكاملية طويلة الأمد بين فجوة الموارد المحلية ومكونات الطلب الكلي (الاستهلاك النهائي بشقيه الخاص والحكومي، الاستثمار، وصافي الصادرات)، وتنسجم هذه النتيجة مع واقع تطور فجوة الموارد السالبة في فلسطين، التي تأثرت بمعدلات الادخار المنخفضة خلال الفترة محل الدراسة.
- بينت الدراسة وجود علاقة ارتباط طردية بين كلٍ من الاستهلاك النهائي، والاستثمار الإجمالي، وصافي الصادرات، وصافي التحويلات الجارية من الخارج وبين الناتج المحلي الإجمالي، وهذه النّتائج تتّفق مع النّظريّة الاقتصاديّة.

2. التوصيات

- ضرورة تبني إستراتيجية لتمويل فجوة الموارد المحلية بالاعتماد على القدرات الذاتية الفلسطينية تكون قادرة على معالجة فجوة الموارد المحلية من جهة، وتجنب الاقتصاد الفلسطيني من احتمالية نشوء أية تشوهات أو اختناقات مرافقة لعملية التنمية في المستقبل من جهة أخرى.
- ضرورة التعاون بين سلطة النقد الفلسطينية البنوك لتسهيل وتوسيع الأوعية الادخارية لتشجيع ذوي الدخل المحدود على الادخار بمبالغ تتناسب مع دخولهم، ووضع سياسات

لجذب أكبر قدر من المدخرات، والعمل على استغلال الودائع داخل فلسطين، خاصة وأن معظم الودائع الآن تستثمر خارج البلاد.

- ضرورة تحسين كفاءة تخصيص الموارد المتاحة من خلال إعادة هيكلة النفقات العامة لإيجاد توازن فعال ما بين النفقات الجارية والنفقات التطويرية (الاستثمارية) في الموازنة العامة، وبالتالي إنهاء حالة هيمنة الإنفاق الجاري على تركيبة النفقات العامة.
- ضرورة إعادة هيكلة نمط الاستهلاك للمواطن الفلسطيني بحيث تكون في نطاق انتاجيته لا أن تكون في نطاق مستوى نصيبه من الدخل القومي المتاح والذي يتأثر بقوة بحجم المساعدات والمنح الدولية.

قائمة المصادر والمراجع:

- جوراتي، جميس واستروب، ريجارد. (1988). الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص. ترجمة عبد الرحمن عبد الفتاح وعبد العظيم محمد. دار المريخ للنشر. الرياض. السعودية. (الكتاب الأصلي منشور عام 1940).
- ولسون، بول سام ونورد هاوس، ويليام (2006). الاقتصاد. الطبعة الخامسة عشر. ترجمة هشام عبد الله. الدار الأهلية للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. (الكتاب الأصلي منشور عام 1948).
- يونس، عدنان حسين. (2011). التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي. تجارب عربية. دار المناهج للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. الأردن.
- آدم، فتحي أحمد. (2015). أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في السودان (2013-1990). أطروحة دكتوراه. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – الخرطوم. السودان.
- بخيت، علي إبراهيم. (2002). فجوة الموارد التمويلية وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني. أطروحة دكتوراه. الجامعة المستنصرية- بغداد. العراق.
- الحرازين، ريهام. (2014). تقدير دالة الادخار في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1995-2013). رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية – غزة. فلسطين.
- حلس، رائد. (2013). فجوة الموارد المحلية وطرق تمويلها في الاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير. جامعة الأزهر. غزة. فلسطين.
- عمران، سليمان. (2016). دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة السببية بين الادخار والاستثمار في الجزائر (1990 – 2014). رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي. الجزائر.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2019)، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004 – 2018. رام الله. فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2010). الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (2008,2007). رام الله. فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2020). إحصاءات الحسابات القومية 1994 – 2018. رام الله. فلسطين.
- سلطة النقد الفلسطينية. (2011). التقرير السنوي 2010. رام الله. فلسطين.
- سلطة النقد الفلسطينية. (2019). التقرير السنوي 2018. رام الله. فلسطين.
- صندوق النقد الدولي. (1993). دليل ميزان المدفوعات. الطبعة الخامسة. واشنطن. أمريكيا.
- صندوق النقد العربي. (2016). التقرير الاقتصادي العربي الموحد. الاقتصاد الفلسطيني. أبو ظبي. الامارات.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس. (2001). المراقب الاقتصادي: عدد خاص 1994–2000. رام الله. فلسطين.
- Anhulaila M. Palampanga, Bakri Hasanuddin. (2017). “The domestic resource gap and current transaction deficit in Indonesia in 2010–2014”. Journal Investment Management and Financial Innovations. Volume 14, Issue 1.
- Esmat Josser and others. (2016). The effects of saving–investment gap on Economic growth in developing countries: A clustering and panel data analysis. Theoretical and Applied Economics. Volume (23). No .(2) .

ملحق رقم (1): مساهمة مكونات الطلب الكلي في الناتج المحلي الاجمالي في فلسطين للفترة (1994 – 2018)

(%)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	مساهمة الاستهلاك الخاص في الناتج المحلي الاجمالي	مساهمة الاستهلاك الحكومي في الناتج المحلي الاجمالي	مساهمة الاستثمار في الناتج المحلي الاجمالي	مساهمة صافي الصادرات في الناتج المحلي الاجمالي
1994	5057.7	101.8	17.0	35.6	-55.9
1995	5417.7	102.4	17.8	33.4	-54.8
1996	5483.5	99.2	21.0	33.1	-53.4
1997	6287.8	97.6	20.7	32.6	-50.9
1998	7189.1	94.1	20.2	32.7	-47.4
1999	7784.4	92.5	20.5	41.6	-55.5
2000	7118.4	93.1	23.9	31.9	-50.2
2001	6455.6	97.7	26.7	27.7	-53.8
2002	5649.4	101.4	25.8	26.8	-54.4
2003	6441.2	102.2	22.6	30.0	-55.0
2004	7853.4	99.8	25.2	23.1	-51.3
2005	8740.1	100.4	25.4	22.1	-51.0
2006	8653.0	97.1	27.4	21.0	-48.7
2007	8980.8	98.4	26.8	15.6	-44.9
2008	9648.0	95.6	25.6	19.8	-43.0
2009	10477.1	93.3	25.9	21.2	-43.9
2010	11082.4	90.1	25.9	19.3	-37.5
2011	12146.4	89.6	25.6	18.0	-34.2
2012	12886.9	92.6	24.7	21.7	-39.0
2013	13492.4	86.9	23.2	23.7	-33.7
2014	13471.1	88.5	24.4	22.9	-34.2
2015	13972.4	88.4	25.0	25.1	-38.7
2016	15211.0	101.8	23.6	25.5	-36.7
2017	15426.9	102.4	20.1	27.0	-34.9
2018	15616.2	99.2	21.3	27.3	-36.4

- **المصدر:** الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020)، إحصاءات الحسابات القومية 1994 – 2018 رام الله، فلسطين.

ملحق رقم (2): فجوة الموارد المحلية في فلسطين للفترة (1994 – 2018) بالأسعار الثابتة

(مليون $)

السنة	الادخار (S)	الاستثمار (I)	فجوة الموارد المحلية (GAP)	نسبة فجوة الموارد المحلية من الناتج المحلي الإجمالي (%)
1994	678.2	1800.3	−1122.0	−22.2
1995	538.7	1808.7	−1270.1	−23.4
1996	547.1	1817.5	−1270.5	−23.2
1997	592.1	2050.5	−1458.4	−23.2
1998	1055.5	2353.2	−1297.6	−18.0
1999	1232.5	3239.1	−2006.6	−25.8
2000	876.7	2268.0	−1391.3	−19.5
2001	712.1	1790.1	−1078.0	−16.7
2002	858.7	1516.6	−657.9	−11.6
2003	63.8	1930.7	−1867.0	−29.0
2004	−265.1	1811.2	−2076.3	−26.4
2005	231.8	1932.0	−1700.2	−19.5
2006	642.6	1815.2	−1172.6	−13.6
2007	2033.2	1402.1	631.1	7.0
2008	3863.1	1908.8	1954.3	20.3
2009	2247.2	2225.9	21.3	0.2
2010	1127.7	2144.4	−1016.7	−9.2
2011	161.4	2182.1	−2020.7	−16.6
2012	523.5	2790.4	−2266.9	−17.6
2013	1409.4	3193.5	−1784.1	−13.2
2014	1260.1	3084.4	−1824.3	−13.5
2015	1591.4	3505.4	−1914.0	−13.7
2016	1364.3	3873.8	−2509.5	−16.5

2017	2512.2	4166.9	−1654.7	−10.7
2018	2719.6	4260.3	−1540.7	−9.9

- **المصدر**: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020)، إحصاءات الحسابات القومية 1994 – 2018 رام الله، فلسطين.